قراءة الصحف: الاتجار بالبشر يلاحق مهربي اللاعبين..وتقرير يفضح آلاف الأشباح

نستهل قراءة الصحف اليومية المغربية، الصادرة يوم الخميس 23 ماي الجاري، منها التي تحدّثت عن "تقرير يفضح آلاف الأشباح" و"مصحات الضمان تغري لوبيات العقار"، و"وكيل الملك يحقق في ملفات شركات للتحصيل متهمة بالابتزاز"، و"مخاوف من تصفية حسابات بقانون من أين لك هذا".

وتفاصيل أَوْفَى نعرضها لكم في العناوين التالية:

الاتجار بالبشر يلاحق مهربي اللاعبين

البداية مع يومية "الصباح" التي أوردت بأن ملف تجنيس لاعبين مغاربة من قبل الإمارات، عرف تطورات متسارعة، دفعت الفتح الرياضي وأكاديمية محمد السادس الدولية لكرة القدم، إلى وضع شكاية ضد نادي الوحدة الإماراتي لدى الاتحاد الدولي "فيفا".

وعلمت "الصباح" أن الفتح وأكاديمية محمد السادس فوجئا بخضوع بعض لاعبيهما للاختبارات بنادي الوحدة الإماراتي، خلال العطلة المدرسية الأخيرة في أبريل الماضي، غير أنهما لم يكتشفا الأمر إلا أمس الثلاثاء، ما دفعهما إلى المطالبة بحقوقهما لدى "فيفا".

وتوصل الفريقان إلى معطيات دقيقة، تؤكد أن الوحدة الإماراتي أجرى اختبارات لبعض لاعبيهما، خلال العطلة، من أجل عدم إثارة الانتباه، الشيء الذي نجح فيه الفريق الإماراتي، إذ كان يعتزم مسؤولوه التوقيع للاعبين الذين أجروا الاختبارات، إضافة إلى ثمانية آخرين من الفريقين.

مصحات الضمان تغري لوبيات العقار

ومن نفس اليومية نقرأ بأن مصحات صندوق الضمان الاجتماعي ستغلق أبوابها في كافة المدن المغربية، يوم الخميس 23 ماي، من جديد ، بعد تفاقم الأزمة بين العاملين والأطباء والإداريين والممرضين، ووصولها إلى الباب المسدود، خصوصا بعد تواصل تهديدات الحكومة بإغلاق كلي لهذه الوحدات الصحية.

وعقد المجلس العام للمنسقين النقابيين للعاملين بمصحات الضمان الاجتماعي والممثلين النقابيين لمختلف الوحدات الإدارية اجتماعا طارئا بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالبيضاء، استعرض الحالة السيئة التي أصبحت عليها هذه المصحات.

كما تم التذكير مجددا بمواقف الجامعة المتعددة التي طالبت مرارا الحكومة ووزارة المالية والإدارة بضرورة تعجيل وضع برنامج وجدولة لترتيب الحلول التي تتطلبها هذه الوضعية.

وأكد منسق الجامعة أن الإهمال والتجاهل وسوء التسيير زادت من حدة المشاكل وجعلت أغلب هذه المصحات مهددة بالإغلاق وتشريد العاملين بها وهم بالآلاف، ما أضر بسمعة الضمان الاجتماعي.

وقالت الجامعة إن القرارات الإدارية وسوء تسيير مديرية قطب الوحدات الطبية وإهمالها الشؤون المصحات وموقف الحكومة تدخل في إطار مخطط يستهدف الدفع بهذه المؤسسات نحو الإفلاس لتقديمها لتجار الصحة لما تتميز به من إمكانيات، إذ تعتبر من أحسن المنشآت العقارية الصحية بالمغرب.

وكيل الملك يحقق في ملفات شركات للتحصيل متهمة بالابتزاز

نمر إلى يومية "المساء"، التي أوردت نقلا عن مصدر مطلع، بأن وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية الزجرية بعين السبع تابع وشركات للتحصيل معروفة بالابتزاز والتشهير في بالمعلومات الخاصة، وإضافة إلى الشطط في استعمال السلطة، اذ أعطيت تعليمات لعناصر الشرطة القضائية بأمن عين السبع من أجل التحقيق في ملفات شركات التحصيل، تابعة لمؤسسات سلف معروفة، تبين أنها تخرق القانون أثناء تبليغ الزبناء، إضافة إلى التشهير بمعلومات عدد كبير منهم.

وقال مصدر «المساء» إن سبب التحقيق مع الممثلين القانونيين لشركات التحصيل المعروفة هو تجاوز الاختصاصات الموكولة لها وخرق القانون من حيث الاتصال بمشغلي العديد من الزبناء، وإقحام اسم شركات السلف وبنوك معروفة.

لجن استطلاعية تفتح خبايا "المغرب الأخضر"

ومن نفس المنبر الورقي، نقرأ أن بعد الجدل الكبير، والأزمة التي تسببت فيها الانتقادات التي وجهت إلى "المغرب الأخضر" داخل الأغلبية الحكومية، علمت «المساء» أن لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس النواب طالبت بالاستماع إلى وزير الفلاحة عزيز اخنوش، بعد موافقتها على القيام بمهمة استطلاعية مؤقتة للوقوف على أسباب تعثر عدد من المشاريع والبرامج الحكومية، بما فيها المرتبطة بالإقلاع الاقتصادي والسياحي.

ووفق المعطيات التي حصلت عليها «المساء»، فإن اللجنة التمست من المالكي على برمجة هاته المهمة الاستطلاعية في أقرب الأجال بالنظر إلى ما وصفته براهنية الموضوع وحساسيته، مؤكدة أن إنجاز هذه المهمة يتطلب الاستماع إلى وزير

الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات، ووزير الصناعة والاستثمار ووزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية، على أن تطلب اللجنة لقاء كل مسؤول ترى فائدة في الاستماع إليه.

وحسب مصادر «المساء»، فإن اللجنة حددت مكان القيام بهذه المهمة في جهة سوس ماسة درعة بعد أن نبهت إلى كونها تعيش أزمة خانقة على المستوى السياحي والصناعي والاقتصادي والفلاحي، رغم إطلاق عدة مشاريع لم تحل دون انحدارها من الرتبة الثانية اقتصاديا بعد الدار البيضاء إلى الرتبة الرابعة.

مخاوف من تصفية حسابات بقانون من أين لك هذا؟

ننتقل إلى صحيفة "أخبار اليوم"، التي أوردت أن مجموعة من البرلمانيين عبروا عن مخاوفهم من أن تتحول جريمة «الإثراء غير المشروع»، التي أدرجت للمرة الأولى في مشروع القانون الجنائي المعروض على البرلمان، إلى "تصفية" للحسابات ضد الموظفين العموميين، وأجمع معظم المتدخلين، أول أمس في اجتماع لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب، على اهمية محاربة الفساد، لكنهم اعتبروا التنصيص على هذه الجريمة، بالصيغة التي وردت بها، من شأنه أن يحمل مخاطر واستعمالات سلبية.

وقد عبرت آمنة ماء العينين، برلمانية البيجيدي، عن مخاوف من «الشطط والانزلاق خلال تطبيق هذه العقوبة، خاصة في ظل بنية قضائية ليست سهلة. وبما أن هذه الجريمة ستطبق فقط على الخاضعين للتصريح الإجباري بالممتلكات، دعت ماء العينين أولا إلى «تقييم هذه الآلية»، للوقوف على الثغرات الموجودة فيها، مذكرة بأن المجلس الأعلى للحسابات نفسه يقر بصعوبة تتبع هذه التصريحات.

من جهته، تساءل سعيد بعزيز، برلماني الاتحاد الاشتراكي، :"كيف يمكن مطالبة المتهم بالإدلاء بمصدر أمواله؟ أي أنه هو المطالب بالإثبات"، معتبرا أن ذلك يثير الخوف من تصفية الحسابات. كما تساءل عن سبب عدم تعميم جريمة الإثراء غير المشروع، بدل قصرها فقط على المصرحين بالممتلكات، وتساءل عن سبب التساهل في العقوبة بحذف العقوبة السجنية ضد هذه الجريمة الخطيرة.

صديق صديق الهمة

ومن نفس الصحفية نقرأ أن صعود سمير كودار المفاجئ إلى واجهة الأحداث أخيراء بانتخابه رئيسا للجنة التحضيرية لمؤتمر حزب الأصالة والمعاصرة، تساؤلات حول بدايات هذا الصعود.

كودار، ابن مدينة آسفي، ظهر رفقة صلاح الوديع، الذي تعود أصوله بدوره إلى المدينة نفسها، خلال عام 2008، لحظة إنشاء "حركة لكل الديمقراطيين". «لم يكن الوديع يُفارق زميله سمير"، وكأنه طفله المدلل، بهذا الوصف تكشف مصادر مطلعة علاقة الاثنين اللذين يعتبران في خانة أصدقاء فؤاد عالي الهمة.

ويقول مصدر مقرب من كواليس حزب الأصالة والمعاصرة إن صلاح الوديع هو فعلا صديق المستشار الملكي، فؤاد عالي الهمة، أما سمير كودار، فهو ابن مدينة آسفي المهتم بمشروع «البام» الذي كان عبارة عن جنين، لكن، لولا الوديع ما كان ليسطع نجم كودار. وسرعان ما رفض بنشماس «انتخاب» كودار، واعتبره خروجا عن الضوابط التنظيمية والقانونية للحزب، قبل أن يُعلن الأمين العام للبام بطلان اجتماعاتهم وانتخاباتهم".

الأمانة العامة تؤكد أنها مقبرة

ومن يومية "الأخبار" نقرأ أن الأمانة العامة للحكومة تواصل تأكيد اتهامها بأنها مقبرة القوانين، بحيث كشفت مصادر مطلعة أن وزارة محمد الحجوي تحتجز أكثر من 100 مشروع مرسوم تقدم به وزراء التجهيز والنقل والتضامن والداخلية والشباب والرياضة والعدل والوظيفة العمومية والاقتصاد والمالية دون أن ترى النور بسبب تعقد مساطر الاستشارة.

وأضافت المصادر ذاتها أن ثلاجة الحكومة أصبحت غير قادرة على مسايرة وتيرة طلبات الوزراء بسبب محدودية مستشاريها القانونيين بفعل ضعف التوظيف وطول فترة التكوين التي تتطلب معدل 4 سنوات قبل الإدلاء بالرأي ودور وظيفة المستشار القانوني.

مقاطعات "العاصمة" بدون ميزانية

ومن نفس المنبر الورقي، نقرأ أن محمد الصديقي، عمدة الرباط والقيادي بحزب العدالة والتنمية، اختتم أول أمس الثلاثاء الدورة العادية لمجلس المدينة برسم شهر ماي الجاري، دون المصادقة على نقط جدول أعمال الدورة، ما سيحرم مقاطعات المدينة الخمس من مخصصاتها المالية، والتي كان من المفترض المصادقة عليها في هذه الدورة، مما يعني أن خدمات المقاطعات ذات العلاقة المباشرة بالمواطن ستتأثر سلبا، وذلك بعدما قامت المعارضة التي يقودها فريق «الأصالة والمعاصرة» بنسف الاجتماعات الثلاثة للدورة.

والمثير في الأمر أن مستشارين جماعيين ينتمون إلى الأحزاب المشكلة لتحالف الأغلبية تمردوا على أحزابهم وعلى العمدة، من خلال انخراطهم إلى جانب «البام» في الاحتجاج عن طريق احتلال المنصة وعرقلة افتتاح الجلسات الثلاث وتدارس جدول أعمالها، ما اضطر الرئيس إلى إعلان ختم الدورة، على إيقاع استمرار احتجاج المعارضة باليافطات واحتلال المنصة.

واعتبر الصديقي إعلان ختم الدورة إجراء قانونيا، بعد تعذر مناقشة جدول الأعمال.

تقرير يفضح آلاف الأشباح

ونختم جولتنا الصحفية من يومية "الأحداث المغربية"، التي أوردت أن الغياب غير المشروع عن العمل في المرافق العمومية ينعته المغاربة بـ"السليت»، الذي تحول إلى خانة التطبيع مع الفساد، وحين استشرى وتحول لريع مريح سمعنا عن أشباح يتقاضون أجورهم من الخزينة العامة وهم يعيشون في بلدان أخرى غير المغرب، ومنهم زوجات يمتهن خدمة بيوت أزواج يوفرن لهم حماية الراتب ليصل إلى الجيب من دون رقابة ولا تعب.

الآفة استنفرت الحكومات والمجتمع، وتمت دراسات وسنت قوانين لتدارك التأخر في مراقبة هذا الفساد، وحين اجتمعت لجينة تضم مختلف الوزارات في وزارة إصلاح الإدارة والوظيفية العمومية اجتهدت لإنتاج تقرير تركيبي حول منظومة التغيب غير المشروع، تظهر مسارات "السليت" والأشباح، الذين ظلوا يمتصون رواتبهم من المال العام وهو مطمئنون.

وكشف التقرير أن دراسة الشهادات الجماعية للموظفين المدلى بها من طرف القطاعات الوزارية خلال الفترة 2017/ 2012 من تطبيق المنشور الخاص بمحاربة الظاهرة أسفرت عن معالجة ملفات تتعلق بأزيد من 28214 موظفا في موضوع التغيب غير المشروع من طرف اللجنة، وتمكنت من ضبط ودراسة 25200 ملف لموظفين غير مدرجة أسماؤهم في الشهادات الجماعية السنوية التي أدلت بها القطاعات الوزارية، بالإضافة إلى ملفات موظفين صرحت بعض القطاعات التابعين لها بتغييبهم بصفة غير غير مشروعة عن العمل، وعددهم 3014 موظفا.